الفوائض المالية العربية ومجالات الاستثمار

أ.د. منصور الراوي

المقدمة

تعد ندرة ارس المال من بين المشال الاكثر تعقيدا في البلدان النامية التي تفتقر الى مصادر التمويل الداخلية سبب ذلك تضطر الى البحث عن مصادر تمويل خارجية غير ان التجربة اثبتت بان التمويل الخارجي لم يستطع ان يعوض عن نقص التمويل المحلي ولم يساهم في تحقيق التنمية المستقلة بل على العكس من ذلك فقد نجمت عن الاعتماد على التمويل الخارجي جملة من مصاعب اقتصادية وسياسية يفسر ذلك بعوامل مختلفة لعل ابرزها العاملين الاتيين:-

الاول خارجي يتمثل في الشروط التي تفرضها الدول والمؤسسات المقرضة على الدول المقترضة هي شروط تؤدي في الغالب الى تعميق علاقة التبعية والاندماج لصالح الجهات المقرضة .

اما الثاني فهو داخلي يتعلق بسوء استغلال الاموال في خدمة عملية التنمية الحقيقية .

ومن ناحية اخرى السبب عجز الدول النامية عن تسديد ديونها والوفاء بالتزاماتها المالية والشروط المفروضة عليها فان هذه الدول اصبحت مثقلة بالديون المتراكمة مع اعباء خدمتها الامر الذي خلق قناة جديدة للتبعية اضيفت الى القنوات التقليدية المعروفة . والوطن العربي ليس بعيدا عما يجري في عموم الدول النامية الاخرى فبالرغم من تعرض الاموال العربية الى الحد الذي وصفت فيه بانها (فائضة) الا ان اقطارا عربية اخرى عديدة تبحث عن مصادر خارجية للتمويل وفي الوقت الذي توظف فيه الاموال العربية (الفائضة) خارج الوطن العربي فان اموالا اجنبية توظف داخل الوطن العربي وهكذا تكون المخاطر مضاعفة مخاطر الاستثمارات لليد العربية في الخارج ومخاطر الاستثمارات الاجنبية في الداخل فالاقتصاد العربي يتكامل اذن في هذا المجال تكاملا راسيا مع الخارج بدلا من تكامله عربيا.

فكيف السبيل الى حل هذه المعضلة ؟ قد تبدو الاجابة بسيطة في الظاهر، الا ان الامر هو اكثر تعقيدا اذ تتداخل فيه عوامل سياسية واقتصادية شائكة سواء بالنسبة للوطن العربي في ظروف من التجزئة والتناقض او بالنسبة الى الخارج حيث تسعى الدول والقرى الاقتصادية العالمية الكبرى الى احكام قبضتها على الاقتصاد العربي من خلال مؤسساتها الاقتصادية والمالية والتجارية ومع ذلك فمن الصعب الفصل بين الداخلي والخارجي لهذه العوامل نعتقد بان المقق العربي الموحد او المنسق هو المفتاح للحل المنشود من خلال يضيفه هذا الموقف من قوة تفاوضية وتساومية في علاقاته الخارجية فضلا عن تحقيق مكاسب ومنافع اقتصادية عن طريق الاستغرل المشترك او المنسق للموارد المالية التي ستحل الفرص الاستثمارية امامها اوسع واجدى غير ان تحقيق ذلك يظل في التحليل الاخير

مرهونا بمقدار التقدم الذي يمطن احرازه في مجال تعزيز الثقة المتبادلة بين الاقطار العربية وتوفير المناخ المناسب والامن للاستثمارلا هذا امر من الممكن تحقيقه اذا ما ابعدت النشاطات الاستثمارية عن الخلافات والتوترات السياسية والتي تميز العلاقات العربية في ظروف معينة واذا ما احسن استغلال الاموال بما يحقق مصالح جميع الاطراف .

أولا: مفهوم الفوائض المالية العربية

يقصد بالفوائض المالية تلك الاموال الناجمة عن عمليات النشاط الاقتصادي لاقتصاد وطني والتي لا تجد لها فرصا للتوظيف داخل ذلك الاقتصاد او هي الفائض منالدخل القومي مقارنة بالانفاق الكلي ويعرفه البعض بانه الفرق بين الادخار الكلي والانفاق الكلي في فترة زمنية معينة او الفرق بين المدخرات القومية وبين تكوين راس المال الثابت وهو يساوي العجز في ميزان المدفوعات بما في ذلك صافي التعامل مع الخارج (الصادرات ــ الواردات) [١] .

لقد ارتبطت ظاهرة الفائض المالي بانحسار فرص الاستثمار في اقتصاديات (شائخة) بسبب اختفاء الحدود بين الموارد الاقتصادية المستغلة والموارد غير المستغلة والموارد غير المستغلة من ناحية والتي شهدت توقفا للتطورات التكنلوجية والاختراعات العلمية والاكتشافات الجديدة والتي كان لها الدور الكبير في خلق الفرص الجديدة للاستثمارات الهامة وفي تحقيق زيادات كبيرة في حجم الانتاج من ناحية ثانية غير غنه اذا اكان لمثل هذا الامر ان ينطبق على اقتصاديات بعض الدول الصناعية التي يتم فيها النشاط الاستثماري وفق البلدرات الفردية فانه لا ينسحب على ظروف الدول النامية والتي تعاني اقتصادياتها من نقص وسوء في استغلال مواردها الاقتصادية كما لا ينسحب بشكل خاص على الوطن العربي فهل اصبح الاقتصاد العربي (شائخا) بحيث بات يصدر رؤوس امواله لتتوطن خارجه وتوظف في اقتصاديات دول تتراجع فيها فرص الاستثمار ؟ لذلك فان الاموال العربية الفائضة تحدد بحجم الموجودات المالية خارج الدول المعنية (دول الفائض) وخارج الوطن العربي برمته لتستقر في عدد محدود من الدول الراسمالية الصناعية ونسبة تتجاوز ٩٥% من تلك الموجودات .

ان (فوائض الاموال العربية) هو اصطلاح اطلقه الاقتصاديون الغربيون على الاموال العربية التي تتشكل من عائدات تصدير النفط العربي لتبرير عملية ترحيل رؤوس الاموال العربية الى خارج الوطن العربي بحجة عدم وجود فرص للتوظيف داخل الاقتصاد العربي من ناحية وبحجة احتمالات تعرض هذه الاموال الى مخاطر ذات طبيعة سياسية واقتصادية داخل الوطن العربي من ناحية وفي

---

[١]) صباح نعمة علي: اثر العوائد النفطية على واقع الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد ــ جامعة بغداد عام ٢٠٠٠ (غير منشورة) .

الواقع فان ظاهرة الفوائض المالية العربية هي ظاهرة نسبية وليست مطلقة لارتباطها بعوامل مؤقتة كما سنبين بعد قليل فهي لا تكون مطلقة الا من وجهة النظر القطرية والتي تعززت بانماط التنمية القطرية الانعزالية المتكاملة عموديا مع اقتصاديات الدول الراسمالية الصناعية فالاقتصاد العربي يتسع لاموال تفوق حجم الفوائض المالية العربية مرات عديدة اذا ما اريد له تحقيق التنمية الحقيقية وفق اساليب وصيغ ملائمة لواقع الوطن العربي الراهن .

ثانيا: عوامل نشوء ظاهرة الفوائض المالية العربية

يمكن تحديد ابرز هذه العوامل بما ياتي : ــ

١. ضعف الطاقة الاستيعابية للدول ذات الفائض المالي يعود ذلك الى صغر حجوم سكان تلك الدول والى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء النفط الخام والغاز الطبيعي والى صغر مساحات معظم تلك الدول فالتقديرات تشير بهذا الصدد الى ان الطاقة الاستيعابية لا تتجاوز ٨ر٤٠% كمتوسط للدول النفطية الخليجية بضمنها العراق والذي تبلغ لديه الطاقة الاستيعابية نحو ٨٢%بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٥ر٢٨% في الكويت و٦ر٣٠% في السعودية و٤ر٣٣% في الامارات و٥ر٥٤% في قطر وذلك لعام ١٩٧٦ [١].

٢. نمط التنمية السائد في هذه الاقطار وهو في الغالب نمط قطري انعزالي تتركز فيه الجهود الانمائية على اقامة مشروعات صغيرة لانتاج سلع خفيفة لا تتطلب استثمارات مالية كبيرة وتوجه القسم الاكبر من اموالها صوب مجالات الانفاق الخدمي .

اما المشروعات الصناعية الكبرى الموجهة للتصدير فهي تقام تحت اشراف الشركات الاجنبية والتي تهيمن عليها من خلال القنوات الادارية والتكنلوجية والفنية .

٣. لعتماد سياسة بترولية بعيدة عن الواقع ولا تتطابق مع الاحتياجات الفعلية للاموال في اطار الجهود الانمائية القطرية وذلك بضغط من الدول الصناعية المستهلكة للنفط الخام العربي من ناحية ولان الدول العربية المعنية حديثة العهد في مجال الجهود الانمائية فهي لا تستطيع بالتالي تقدير احتياجاتها الحقيقية الى الاموال بشكل دقيق من ناحية اخرى وبذلك تلجا هذه الدول الى استخراج وتصدير النفط بكميات تفوق توقعاتها الانفاقية وحاجاتها الى الاموال .

٤. تعثر الجهود العربية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك وتوفير فرص نجاح مشروعات التكامل الاقتصادي العربي باستثناء بعض المشروعات العربية المشتركة وبعض مظاهر المساعدات المالية العربية العربية وبعض صور انسياب الاموال العربية داخل الوطن العربي وفق قنوات ما تزال حتى الان

---

[١]) مجلة المنار ــ العدد (٢) السنة الاولى ، ١٩٨٥

لا تشكل الا نسبة محدودة جدا من فوائض الاموال العربية لقد لجأت الدول المعنية الى اقامة تكتل اقليمي ليكون بديلا لتكامل اقتصادي عربي ذي افق قومي شمولي .

٠٥ طبيعة المادة التصديرية الوحيدة لهذه البلدان وهي النفط الخام باعتبارها مادة ضرورية ذات اهمية استراتيجية يتميز الطلب عليها بمرونة منخفضة من ناحية وتتعرض اسعارها الى التذبذب الحاد وغير المتوقع لشدة تاثرها بطروف الاسواق العالمية للنفط الخام من ناحية ثانية ولذلك فان الدول المعنية تعلل ظاهرة تراكم الاموال كوسيلة لمواجهة ظروف الانحسار النفطي

٠٦ ارتباط اقتصاديات الاقطار المعنية بالاقتصاد الراسمالي العالمي بشكل عام وتبعيتها الى اقتصاديات عدد من الدول الصناعية من خلال علاقات تكامل راسي معها .

٠٧ الطابع الظرفي الذي يتحكم في حجم العاوائد المالية النفطية وقصر الفترة التي تراكمت خلالها هذه العوائد لدى الدول النفطية والتي تنحصر ما بين ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ حيث ارتفعت هذه العوائد من نحو ٦٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ الى ٧ر٣١٣ عام ١٩٨٠ وبلغت جملة الفوائض لدى دول اوبك للفترة ٧٤ــ٨٢ نحو ٣٧٤ مليار دولار استثمرتها هذه الدول خارج حدودها كان نصيب اربع دول عربية نفطية منها هي قطر والسعودية والكويت والامارات نحو ٧٥% [١].

ثالثا: تقديرات حجم الفوائض المالية العربية

تختلف التقديرات حول الحجم الحقيقي لهذه الفوائض وان ما يعلن حولها من بيانات هو اقل من الحقيقية وتتباين هذه الاموال من سنة الى اخرى لاعتمادها على صادرات النفط الخام والتي تحددها ظروف الاسواق العالمية للنفط وحاجة الدول الصناعية الى هذه المادة وهي الحاجة التي تتذبذب بحسب الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الدول من ناحية وبحسب طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين تلك الدول وبين الوطن العربي من ناحية ثانية لقد عكس ذلك اثارا سلبية على الوطن العربي بشكل عام وعلى الاقطار النفطية ذاتها بشكل خاص فمثلا هبطت العائدات النفطية للاقطار العربية النفطية السبع من ٢ر٢١٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٧ر٤٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ [٢] وتحولت الموازين الجارية لمعظم هذه الدول من حالة فائض الى حالة عجز فقد بلغ حجم الفائض في الموازين الجارية لثمان دول نفطية هي: الجزائر والامارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا والبحرين وعمان نحو ٥ر٧٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ لكنه بدا بالانخفاض تدريجيا حيث بلغ ٥ر٦٤ ماليار دولار عام ١٩٨٢

---

١) صباح نعمة علي اثر العوائد النفطية على واقع .. مصدر سابق .

٢) صندوق النقد العربي(واخرون): التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص٣٢١ .

وتحول الى سالب بمقدار ٨ مليار دولار عام ١٩٨٢ ارتفع الى ٨ر١٦ عام ١٩٨٢ وتحول الى سالب بمقدار ٨ مليار دولار عام ١٩٨٢ ارتفع الى ٨ر١٦ عام ١٩٨٣ وتحولت هذه الدول من دائنة الى مدينة حيث بلغت نسبة الديون الخارجية لـــدول الاوبك نحو ١٠٩ مليار دولار نهاية عام ١٩٨٣ وبنسبة ٥ر١٦% من مجمـــوع الديون الخارجية لجميع الدول وبنسبة زيادة تبلغ ٥% عما كانت عليه في منتصف العام وتبلغ الديون العربية الاعضاء في الاوبك نحو ٥٥ مليار دولار اي ما يعادل نحو نصف ديون منظمة الاوبك [١].

ثم اصبح الميزان التجاري موجب بعد ذلك بشكل طفيف وبمقـــدار ٦ر٣ مليـار دولار فقط عام ١٩٨٥ ، ولكن وبرغم هذا الهبوط في عائدات النفط الا ان ظاهرة الفوائض واصلت استمرارها في التراكم وكما تشير الى ذلك التقديرات وذلك منـذ اوائل عقد السبعينات. فقد قدرت الفوائض المالية العربية للفـترة ١٩٧١ــ ١٩٧٥ بنحو ٥٤ مليار دولار لاربعة اقطار هي العراق وليبيا والكويـت والسـعودية [٢] واشارت تقديرات اخرى الى ان الفوائض المالية العربية بلغت عام ١٩٧٦ نحـــو ٩٦ مليار دولار وارتفعت الى ١٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٨ وبلغ حجم الفوائض المتراكمة نحو ٧٥ر١٧١ مليار دولار للفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩ كما قـدرت هـذه الفوائض بنحو ٧ر٣٠٨ مليار دولار للفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٨١ . وقدرت مصـــادر اخرى الفوائض المتراكمة حتى عام ١٩٨٥ بنحو ٤ر٤١١ مليار دولار . وتشـير تقديرات اخرى الى ان حجم الفوائض المالية العربية المستثمرة خـــارج الوطـن العربي بلغ نحو ٦٧٠ مليار دولار عام ١٩٨١ موزعة على النحو الاتي: ــ

ــ ٣٥٠ مليار دولار لاقطار الخليج ذات الفائض المالي وبنسبة ٥ر٥٢% منها :

١٥٠ مليار دولار للقطاع الخاص

٢٠٠ مليار للقطاع العام

ــ ١٢٠ مليار لليبيا بنسبة ٩ر١٧%

ــ ٢٠٠ مليار دولار لاشخاص لدول ذات عجز مالي .

هذا وقدرت نسبة الموجودات العربية الخارجية المتراكمة نحو ٤٠% من مجمـوع العائدات العربية المتراكمة والبالغة نحـــو ٧ر٦٢٦ مليـــار دولار للفـترة ١٩٧٤ ــ١٩٨٠ .

---

[١]) مجلة النفط والتنمية، السنة التاسعة، العدد ٦، ١٩٨٤، ص١١٢،١١٣ .

[٢]) د. فائق عبد الرسول: حجم الموارد المالية للدول العربية المنتجة للنفط، المؤتمر الخاص لاتحاد الاقتصاديين العرب،بغداد،١٩٧٥،ص٤١

رابعا : القيمة الحقيقية لفوائض الاموال العربية

برغم محاولات الاوساط الاقتصادية والسياسية الغربية في تضخيم قيمة هذه الاموال (الفائضة) العائدة للوطن العربي الا ان الحقيقة هي مخالفة لذلك وللاعتبارات الاساسية الاتية : ــ

٠١ حالة المديونية للوطن العربي فبرغم الادعاء بوجود فوائض مالية عربية تقدر بمئات المليارات من الدولارات فان الوطن العربي يتعرض لمخاطر المديونية الخارجية حيث تقدر هذه الديون بنحو مليار دولار في عام ١٩٩٧ اضافة الى خدمة الدين الخارجي والبالغة نحو ٥٤ مليار لنفس العام باستثناء ديون العراق الخارجية .

٠٢ اشتداد حاجة الاقطار العربية ذات العجز المالي (وفي الاقطار النفطية ذاتها في ظروف الانحسار النفطي) الى الاموال لتمويل مشروعات التنمية القطرية منها والمشتركة ولمواجهة الظروف الصعبة المرتبطة بتدني الانتاج والحاجة المتزايدة الى الاستيراد لمختلف انواع السلع وبخاصة المتعلقة منها بالامن الغذائي فقد بلغت المبالغ المخصصة لاستيراد السلع الغذائية ذات المصدر الزراعي نحو ١ر٢٥ مليار دولار لعام ١٩٩٧ مقابل ٨ر٥ مليار دولار للصادرات الزراعية فقط لنفس العام .

٠٣ ان المقارنة بين الارقام الفعلية لحجم الفوائض المالية العربية وبين عدد من المؤسسات الاقتصادية والمالية لعدد من الدول الصناعية توضح مدى ضالة الاموال الفائضة فهي لا تكاد تعادل ميزانية الولايات المتحدة الامريكية التي تتجاوز ال ٢٥٠ مليار دولار وهي لا تكاد تادل قيمة ما تتقاضاه البلدان الصناعية المستهلكة لدول اوبك من رسوم وضرائب على المنتجات النفطية او حجم السيولة النقدية لدى الشركات متعددة الجنسية [١]

---

[١] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

أ ــ بدر غيلان: الموارد النفطية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مجلة النفط والتنمية، حزيران ١٩٨٠ .

ب ــ ايفانوف: الاوبك ومشكلة التنمية، مجلة النفط والتنمية، شباط ١٩٨١

ج ــ صندوق النقد العربي واخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩، ص٣٠٤ ــ ٣٠٥ .

٠٤ ان الارقام المعلنة لا تشكل سوى القيمة الاسمية لهذه الاموال، اما القيمة الحقيقية لها فهي اقل من ذلك بكثير بسبب موجة التضخم التي تجتاح الدول الصناعية المستضيفة لهذه الاموال [١]

٠٥ اذا كانت دول الفائض تتسم بالطاقة الاستيعابية المحدودة غير ان هذه الدول لا تشكل سوى نسبة محدودة من الوطن العربي سواء من حيث حجم السكان الذي لا يمثل سوى نحو ٧% من مجموع سكان الوطن العربي او من حيث الموارد الاقتصادية الاخرى وبخاصة الزراعية منها من ارض زراعية ومياه وقوى عاملة ...الخ .

خامسا : اوجه التوظيفات لفوائض الاموال العربية

يمكن تصور وجود ثلاث بدائل (سيناريوهات) لتوظيف هذه الفوائض : ــ

البديل الاول : الشكل الراهن للتوظيف: تؤكد المصادر المختصة حول ذلك على ان معظم الاموال العربية (الفائضة) موظفه في اقتصاديات الدول الصناعية الراسمالية (وخاصة لدى دولتين هما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا) فقد قدرت الاموال العربية الموظفة في الخارج بنحو ٢٥٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ موزعة على النحو التالي :

٩ر٢٣٨ مليار دولار في البلدان الصناعية الراسمالية اي بنسبة ٥ر٩٥%

٩ر٥ مليار دولار في الاقطار العربية بنسبة ٤ر٢%

١ر٥ مليار دولار في البلدان النامية غير العربية بنسبة ١ر٢ %

واستمر هذا الوضع بعد ذلك دون حدوث تغيير مهم ففي عام ١٩٨٤ توزعت الاستثمارات العربية في الخارج على النحو التالي : ــ

الولايات المتحدة الامريكية	٢٤%
المملكة الممتحدة	١٨%
دول صناعية اخرى	٢٦%
مؤسسات دولية	٦%
دول نامية	١٦%

اي ان مجموع حصة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا يعادل ٤٢% وحصة الدول الصناعية مع المؤسسات الدولية ٧٤% وتشير تقديرات اخرى الى ان اجمالي الاستثمارات العربية الخارجية العائدة الى الدول العربية النفطية بلغت نحو ٣٠٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ كما تقدر ثرواتالافراد العرب الوظفة في الخارج من خلال وسطاء ماليين بنحو ١٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

---

[١] تشير المصادر المختصة الى ان القيمة الاسمية للعوائد المالية النفطية العربية بلغت للفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٩٤ نحو ٢٢١ الف مليار دولار بينما لم تتجاوز قيمتها الحقيقية ١٠٩ الف مليار دولار ــ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٥ ص ٢٥٧ .

وفي عام ١٩٨٩ اشارت المصادر المختصة الى ان طريقة توزيع الاستثمارات العربية في الخارج قد تمت على النحو الاتي : ــ

اقطار الجماعة الاقتصادية الاوربية	٨ر١٢١ مليار دولار بنسبة ٨ر٣٥%
الولايات المتحدة الامريكية	٥ر٥٠ مليار دولار بنسبة ٨ر١٤ %
اليابان وكندا وبلدان الشرق الاقصى	٦ر٥٥ مليار دولار بنسبة ٣ر١٦ %
المصارف الامريكية وفق نظام التسهيلات المصرفية	٢ر٤٠ مليار دولار بنسبة ٨ر١١%
صندوق النقد الدولي	٢٧ مليار دولار بنسبة ٩ر٧ %
الدول النامية والاقطار العربية	٦ر٤٤ مليار دولار بنسبة ٣ر٣١ %
المجموع	٧ر٣٣٩ مليار دولار

وبذلك تتاكد حقيقة نزوح الاموال العربية (الفائضة) لتتوطن في الدول الصناعية الراسمالية الكبرى وتوظف في مجالات من شانها تعظيم المنافع التي تعود الى اقتصاديات هذه الدول فالمصادر الممتصة تشير الى ان نحو نصف الاستثمارات العربية في الخارج موظفة في البنوك الامريكية والاوربية والتي تقوم بدورها باقراضها الى دول راسمالية ذات عجز مالي وخاصة في اوربا مما منح البنوك الامريكية قوة مضاعفة في الاسواق المالية .

وتشير بيانات اخرى الى ان حجم الاستثمارات المالية لدول الاوبك والبالغة نحو ٣٢٤ مليار دولار للفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ قد توزعت على النحو الاتي : ــ

جدول رقم (٢)

ت	نوع الاستثمارات	المبلغ (مليار دولار)	%
٠١	استثمارات قصيرة الاجل منها :	٥ر١٥٥	٤٨
أ	الولايات المتحدة الامريكية	٩ر١٨	٢ر١٢
ب	بريطانيا	٨ر٥٨	٨ر٣٧
ج	دول صناعية اخرى	٩ر٧٧	٠ر٥٠
٠٢	استثمارات طويلة الاجل منها :		
أ	الولايات المتحدة الامريكية	٥ر٤٦	٦ر٥٢
ب	بريطانيا	٦ر٨	١ر٥
ج	دول صناعية اخرى	٨ر٥٢	٣ر٣١
د	الدول النامية	٤ر٤٦	٥ر٢٧
هـ	مؤسسات دولية	٤ر١٤	٥ر٨

يتضح من هذه البيانات ان معظم استثمارات اموال دول اوبك قد وجهت صوب الدول الصناعية وخاصة نحو الولايات المتحدة وبريطانيا بنسبة ٤١% تقريبا فيما بلغت نسبة هذه الاموال الموظفة في الدول الصناعية الراسمالية نحو ٦ر٨٥% اما الدول النامية بما فيها الوطن العربي فلم تحظ الا بنسبة ٤ر١٤% من هذه الاستثمارات . ان ما ينطبق على دول اوبك ينسحب على الوطن العربي حيث تبلغ حصة الوطن العربي من الموجودات الخارجية للاوبك نحو ٧٧% .

البديل الثاني: توظيف الاموال العربية في تنمية اقتصاديات الدول ذات الفائض المالي ذاتها :

هذا الاحتمال يتعارض مع حقيقة ان هذه الاقطار هي ذات فائض مالي فقد سبق ان اشرنا الى محدودية الطاقة الاستيعابية لهذه الاقطار وللاسباب التي تمت الاشارة اليها . ومع ذلك فمن الممكن رفع نسبة الطاقة الاستيعابية لو اعتمدت هذه البلدان وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسة تنموية مشتركة تهدف الى تقليص الاعتماد على العائدات المالية النفطية كمصدر وحيد للتنمية وتوجيه نسبة اكبر من هذه العائدات صوب مشاريع تنموية في ظل مجلس التعاون الخليجي غير ان مثل هذا التوسع سيظل مرتبطا بمقدار التطور الذي سوف يتم احرازه في مجال تطوير الصيغة االتكاملية القائمة على اساس مبدا تحرير التجارة فالامر يتطلب تجاوز هذه الصيغة والانتقال الى صيغة تضع مسالة تنمية الاقتصاد في المقام الاول فضلا عن ان المشكلة تظل في نهاية الامر مرتبطة بعدد من الظروف والعوامل الخارجية ذات طابع سياسي يعكس بدورها اوضاعا في مجال السياسة الاقتصادية . ان توسع الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان يتطلب اذن اتباع سياسة تنموية تعتمد على الموارد العربية ضمن اطار من العمل العربي المشترك ليس فقط من خلال احداث تطور نوعي في الصيغة التكاملية للاقطار المعنية بل من خلال احتمالات ربط الصيغة باطار عربي اوسع من التعاون العربي .

لقد اشارت المصادر المختصة الى ان حجم الاستثمارات المنفذة فعلا ضمن خطط وبرامج التنمية لهذه الاقطار خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ بلغ نحو ١٣٦ مليار دولار لاربع اقطار خليجية هي السعودية والكويت وقطر والامارات وهذا المبلغ لا يعادل سوى ٧ر٢١% فقط من حجم العوائد المالية النفطية المتراكمة لنفس الفترة والمشكلة الاكثر تعقيدا تكمن في تدني نسبة ما خصص للقطاعات الانتاجية السلعية حيث لم تتجاوز النسبة ٥ر٣% من مجموع الاستثمارات المنفذة .

البديل الثالث : التوظيف في تنمية الاقتصاد العربي: بسبب حجم سكان الوطن العربي الكبير وسرعة نموه [١] وبسبب توع موارده وسعة مساحته ... وبسبب نقص سوء استغلال موارده فانه بحاجة الى اموال تبلغ اضعاف حجم (الفائض) منها. فعلى سبيل المثال قدرت احتياجات الزراعة العربية من اجل النهوض بها الى نحو ٧٨ مليار دولار سنويا كما قدرت الحاجة الى الاموال لاقامة بعض المشروعات الصناعية الحيوية بنحو ١٧٠ مليار دولار ويحتاج قطاع الخدمات لاستثمارات تبلغ اكثر من ٣٤٠ مليار دولار لعدد محدد من السنوات ناهيك عن احتياجات القطاعات الاجتماعية وخاصة في مجال تطوير الموارد وفي اقامة البنى التحتية ..الخ [٢] واذا علمنا بان هذه التقديرات قد وضعت في اواسط السبعينات فان هذه المبالغ تكون قد تضاعفت مرات عديدة في الوقت الحاضر. الا ان المشكلة الحقيقية تكمن ليس في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العربي وليس في فرص الاستثمارات المجدية اقتصاديا .. بل في الصيغة المناسبة لاجتذاب هذه الاموال وتوطينها عربيا وضمان استقرارها في ظروف من الامان والثقة المتبادلة ولان الظروف لم تكن مؤاتية لاجتذاب الاموال الظرفية فقد ظلت نسبة الاستمارات العربية البينية منخفضة جدا وكما يتضح من الارقام الاتية :

١٩٧٠ ــ ١٩٧٩ = ٢٤ر٦ مليار دولار
١٩٨٠ ــ ١٩٨٩ = ٨٠ر٢ = =

المجموع ١٨ر٨٢٤ مليار دولار

فقد اخفقت صيغ التكامل والتعاون الاقتصادي العربي حتى الان بالرغم من تعددوتنوع هذه الصيغ والاساليب من حيث السعة والاحكام والقوانين والاليات التي تحكمها حتى لجأت الدول العربية اخيرا الى اعتماد اسلوب التكتلات الاقليمية كبديل للصيغ ذات الطابع القومي الشمولي. ومع ذلك فعند المقارنة بين اشكال الصيغ التي اعتمدت حتى الان تظل صيغة المشروعات المشتركة هي الصيغة الاكثر واقعية وملائمة لظروف الوطن العربي مما يجعل هذه الصيغة هي المفضلة من حيث المبدأ ولكن بشكل مرحلي على سواها من الصيغ الاخرى الا

---

[١]) يبلغ سكان الوطن العربي لعام ١٩٩٠ نحو ٢٧٣ مليون نسمة ويبلغ معدل النمو الطبيعي ٨ر٢% سنويا للفترة ١٩٧٥ــ١٩٩٧ ويتوقع ان يبلغ ١ر٢% كمتوسط سنوي للفترة ١٩٩٧ــ٢٠١٥ راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ بالنسبة لحجم السكان وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ص٢٠٠ بالنسبة لمعدل النمو .

[٢]) د. علي سعيد الراوي: العوائد المالية النفطية وفرص الاستغلال في الوطن العربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد ــ جامعة بغداد، ١٩٧٨ .

ان واقع هذه المشروعات ما يزال يشير الى تدني نسبة الاموال الموظفة فيها والبالغة نحو ٧ر٣٥ مليار بما في ذلك المشروعات العربية الدولية المشتركة حيث بلغت رؤوس اموالها نحو ٣ر١٤ مليار دولار حتى عام ١٩٨٦ ولا تشكل سوى ١٦% من الاموال العربية القابلة للاستثمار و٥% من الاموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي [١].

والمصدر الثاني : من مصادر انسيابية رؤوس الاموال العربية يكمن في عمليات التمويل الانمائي من خلال الصناديق القومية والقطرية والتي لم تتجاوز ٢٢ مليار دولار.

اما المصدر الثالث فيتمثل في التحويلات المالية للعمالة العربية المتنقلة داخل الوطن العربي والتي بلغت نحو ٥٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ [٢]

وقدرت بعض المصادر ان صناديق التنمية العربية (القطرية والقومية) قد ساهمت في تدوير جانب من الفوائض المالية العربية وذلك بشكل مساعدات ميسرة للدول العربية ذات العجز المالي ولدول نامية بلغ عددها ١٠٣ دولة بلغ حجمها المتراكم نحو ٣ر٢٥ مليار دولار حتى عام ١٩٨٧ بلغت حصة الوطن العربي منها ٦ر٢٥% وبلغت حصة اربعة اقطا منها هي الاردن وتونس والمغرب واليمن ٤٥% منها . وخصصص القسم الاكبر لهذه الاموال لقطاعات البنى التحتية وذلك بنسبة ٥ر٥٥% في حين لم تتجاوز حصة قطاعات الصناعة والتعدين والزراعة والثروة الحيوانية سوى ٦ر٣٤%. كما قدرت المصادر ان قيمة المعونات العربية المالية الانمائية الميسرة التي قدمتها الدول العربية النفطية خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٩٦ لم تتجاوز ٥٦ر٩٦% مليار دولار لا يمثل هذا المبلغ نحو ٥ر٣% فقط من الناتج المحلي الاجمالي للدول ذات الفائض منها ٩٣% قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي وبالرغم من ان نسبة العون المالي العربي ــ العربي الى الناتج القومي العربي الاجمالي تعد مرتفعة بالمقارنة مع مثيلتها في مجموعة دول لجنة المساعدات للتنمية (داك) الاان ما تمثله من نسبة مقارنة بالمساعدات المقدمة الى الدول النامية تعد منخفضة جدا فالبيانات تشير بهذا الصدد الى ان نسبة المساعدات المالية المقدمة الى الدول العربية ذات العجز المالي الناتج القومي العربي الاجمالي بلغت حوالي ٥ر٢% عام ١٩٨٥ انخفضت الى نحو ٥٤% فقط لعام ١٩٩٨ وذلك بالنسبة الى دول مجلس التعاون الخليجي وليس من شك فان هذا الانخفاض يعزى

---

[١]) طه عبد العليم واخرون، اليات التكامل الاقتصادي العربي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الهلال ــ القاهرة ١٩٩٣، ص١٦٤

[٢]) منظمة العمل العربية: استراتيجية التشغيل والتكامل في مجال القوى العاملة في الوطن العربي، مؤتمر العمل العربي ، الدورة (٨) القاهرة ١٩٩٠، ص٣٧ .

بالاساس الى تراجع العوائد المالية النفطية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي والجدول رقم (١) في الملحق يوضح هذه الحقيقة، كما يعكس الجدول رقم (٢) في الملحق اتجاهات تطور قيمة المساعدات العربية الانمائية الميسرة للفترة ١٩٧٠ ــ١٩٩٨ ونسبة مساهمة الاقطار العربية يتضح من خلال هذه المصادر الحقائق الاتية :

٠١ ان معظم هذه المساعدات قدمتها السعودية بنسبة ٥٠% والكويت بنسبة ٣٠% و١٧% للامارات و٣% لقطر وذلك بالنسبة لعام ١٩٩٨ اي ان هذه المساعدات قدمتها دول مجلس التعاون النفطية بصورة كاملة وكذلك الامر بالنسبة لعام ١٩٩٧ و١٩٩٦، ١٩٩٥ اما في الاعوام الاخرى فقد بلغت مساهمات كل من الجزائر والعراق وليبيا نسبيا بسيطة وعلى النحو الاتي : ــ ١٦% عام ١٩٧٠، ٥ر١٠% عام ١٩٧٥، ٨ر١٣%عام١٩٨٠ ١ر٢% عام ١٩٨٥، ٨ر١% عام ١٩٩٠، و٤% عام ١٩٩٤ .

٠٢ بلغ مجموع المساعدات العربية الميسرة لجميع الفترة (١٩٧٠ ــ ١٩٩٥) نحو ٦ر٧٨ مليار دولار [١] وبمقارنة هذا المبلغ مع حجم (الفوائض) المالية العربية المتمثلة بالاستثمارات العربية خارج الوطن العربي والمقدرة بما يتراوح بين ٧٠٠ ــ ٨٠٠ مليار دولار حتى عام ١٩٨٩ [٢] تتضح لنا ضالة تلك المساعدات والتي لا تكاد تصل الى نحو ٥ر١١% فقط من الاستثمارات العربية في الخارج .

٠٣ ان العون الانمائي العربي قد ارتبط بقطاع النفط الاستخراجي، وبالرغم من ان اقتصاديات الدول المانحة لهذه المساعدات هي دول نامية تعتمد في مواردها المالية على الموارد المالية للنفط وهي مصدر وحيد وناضب، الا ان نسبة ما تقدمه هذه الدول قد تجاوزت في بعض السنوات التي شهدت انتعاشا نفطيا لنسبة التي حددتها الامم المتحدة وهي ٧ر٠% من الناتج القومي الاجمالي للدول المانحة الى الدول النامية ان هذه النسبة وصلت الى ٥ر٢% عام ١٩٨٥ و٤% عام ١٩٩٠ من الناتج القومي الاجمالي للدول العربية الرئيسية المانحة وهي السعودية والامارات والكويت غير ان هذه النسبة تراجعت بعد ذلك لتصل الى ادنى نسبة لها وهي ٤ر٠% في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ وكم يوضحه الجدول رقم (١) في الملحق .

---

[١] صندوق النقد العربي واخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧، جدول ملحق ٦/١٢، ص ٣٦٣ .

[٢] شهدت هذه الفوائض تراجعا بعد ذلك الى ٤٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ والى ١٢٣ مليار دولار عام ١٩٩١، راجع: صباح نعمة علي: اثر العوائد النفطية على الاستثمار والطاقة الاستيعابية ..المصدر سابق، ص٧٢ .

٠٤ تمثل المساعدات العربية الانمائية نسبة صغيرة من حجم المساعدات العربية المقدمة للدول النامية فقد تراجعت النسبة من ٣ر١٩% عام ١٩٩٠ الى ٣ر٩% عام ١٩٩٥ وتتوزع هذه المساعدات بنسب متباينة على الاقطار العربية المستفيدة، ففي عام ١٩٩٥ حظيت مصر بنسبة ٦ر٣٥% من مجموع هذه المساعدات منها وفلسطين بنسبة ٣ر٩% ثم المغرب بنسبة ٧ر٨% فاردن والعراق بنسبة ٧ر٥% لكل منهما [١]

ويمثل هذا المبلغ نحو ٥ر٣% فقط من الناتج المحلي الاجمالي للدول ذات الفائض منها ٢ر٩٣% قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي

اما بشان الطاقة الاستيعابية العربية فان البيانات تشير الى انها ما تزال متدنية بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المستقرة وغير مؤاتية وكما يتضح من ارقام الجدول الاتي :

جدول رقم (١)

الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الوطن العربي (مليار دولار)

السنة	الاستثمارات	الطاقة الاستيعابية	%
١٩٧١	٧ر٩٠	٨ر٥	%١٠٧
١٩٧٥	٣٤ر٤١	٣٤ر٠٦	%٩٩
١٩٨٠	١٠٢ر٩	٨٣ر٢	%٨٠ر٨
١٩٨٥	١١٣ر٥	١١٢ر١	%٩٨ر٧
١٩٩٠	١٠٤ر٩	٨٤ر٨	%٨٠ر٨
١٩٩٥	١١٤ر٠	١١٢ر٨	%٩٨ر١٩
١٩٩٧	١٢٣ر٧	١٢١ر٤	%٩٨ر١

المصدر: صباح نعمة علي: اثر العوائد النفطية على واقع الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي: رسالة ماجستير في الاقتصاد ــ كلية الادارة والاقتصاد ــ جامعة بغداد (غير منشورة) ص ١٢٤ ــ ١٢٦ .

هكذا ترتفع نسبة الطاقة الاستيعابية للوطن العربي ولا شك انها ترتفع اكثر لو استبعدنا الدول الخليجية من الحساب، هذا فضلا عن ان البيانات السابقة قد تمت في ظل اوضاع اقتصادية ما تزال تتميز بنقص وسوء استغلال الموارد الاقتصادية في مختلف المجالات الانتاجية والخدمية ان الدراسات الخاصة بتنبؤات المستقبل

---

[١]) صندوقالنقد العربي (واخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧، ص٣٦٥ جدول ملحق ٣/١٢ .

اشارت الى امكانية رفع الطاقة الاستيعابية الى مستويات اعلى وكما سوف يتضح لنا لاحقا .

هذا وتشير مصادر اخرى الى ان كل دولار عربي موظف في الداخل يقابله ٤٠ دولار عربي موظف في الخارج [١] يؤكد هذا الواقع مرة اخرى حقيقة تفضيل دول الفائض المالي استثمار اموالهم في الخارج على حساب الاستثمار داخل الوطن العربي .

نخلص من ذلك الى حقيقة ان الاموال العربية(الفائضة) قد وضعت في خدمة اقتصاديات الدول والقوى الاقتصادية العالمية لتقرر هي في نهاية الامر شكل التوظيفات وبما يحقق لها مكاسب اقتصادية وحرمان الوطن العربي من احد اهم مقومات تنميته .

سادسا: نتائج الاستثمارات العربية

لقد احدثت ظاهرة فوائض الاموال العربية واستثمارها خارج الوطن العربي جملة من الاثار والنتائج انعكست سلبا وبشكل خطير على مصالح الامة العربية ليس الاقتصادية منها فحسب بل السياسية والامنية كذلك ومن بين ابرز هذه الاثار والانعكاسات اشير الى الاتي منها : ــ

١٠ ان ايداع معظم فوائض الاموال العربية في مصارف الدول الراسمالية الكبرى قد ادى الى اختلاطها باموال دولية النشاط مما افقدها هويتها القومية وقلص بالتالي من حرية التصرف بها من قبل الدول العربية المعنية كما سهل على هذه المؤسسات المالية من عمليات اقراضها الى جهات ودوائر معادية لمصالح الامة العربية .

٢٠ تاكل اقيام هذه الاموال بسبب موجة التضخم التي تجتاح اقتصاديات الدول الراسمالية عموما منذ السبعينات والتي ما زالت اثارها قائمة حتى الان فضلا عن فقدان هذه الاموال لجانب كبير من قيمتها بسبب تخفيض قيمة العملات المودعة بها هذه الاموال ولا سيما الدولار الامريكي والباون البريطاني .

لقد اشارت التقديرات الى ان الاموال العربية تفقد سنويا ما يعادل ١٦% من قيمتها بسبب التضخم في الوقت الذي سجلت فيه العوائد المالية النفطية العربية زيادة بنسبة ١٠٣% للفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٩ ان الزيادة الفعلية لا تتجاوز ٦٠% وهذا فضلا عن مخاطر المصادرة والتجميد التي تتعرض لها الاموال في ظروف سياسية معينة [٢]

---

[١] عمر عبد الله كامل: التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، شؤون عربية، العدد٩٣ ،١٩٩٨ ص٥٣ .

[٢] راجع التفاصيل: د. منصور الراوي: التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في العالم والوطن العربي، دار الحكمة للطباعة والنشر ــ جامعة بغداد ١٩٩١ ص ١٦٨ ــ ١٦٩ .

٠٣ تعميق علاقات التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وتعريض الاقتصاد العربي الى مزيد من التشويهات الهيكلية الاقتصدية والاجتماعية فلقد تكرس وبشكل اكثر عمقا الموقع الهامشي للاقتصاد العربي من التقسيم الاقتصادي الدولي للعمل ومن خلال الارتباط الوثيق لمصالح بعض الشرائح والنخب السياسية في هذه الدول بالدول الراسمالية الصناعية وعبر شركاتها الاحتكارية متعددة الجنسية ومن خلال التوظيف للجزء الاكبر من فوائض الاموال العربية بشكل ودائع في مؤسساتها المالية، واستثمار الجزء الاخر منها في اقامة مشروعات مشتركة عربية ــ اجنبية تحت توجيه وهيمنة الشركات الاجنبية لقد تسبب كل ذلك في تعميق مظاهر اندماج اقتصاديات هذه الاقطار بالسوق الراسمالية العالمية ومما ضاعف مخاطر ذلك اعتماد انماط التنمية القطرية المعتمدة على استيراد التكنولوجيا وفق الشروط التي تفرضها الدول المصدرة لها .

كما شجع تراكم الاموال العربية وتوظيف فوائضها في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى على اشاعةنمط الاستهلاك الغربي وانشطار السوق الوطنية الى شطرين : سوق حديثة واخرى تقليدية وتسبب ذلك في تصاعد وتاثر استيراد السلع الاستهلاكية الترفية.

وقد اضطرتات الدول المعنية الى تخصيص جزء متزايد من عوائدها المالية والى السحب من اموالها الموظفة في الخارج و(في ظروف معينة) الى الاقتراض من الخارج لتسديد فواتير مشترياتها من هذه السلع ولتغطية العجز في موازين مدفوعاتها . ان من شان ذلك تعميق ظاهرة تبعية هذه الدول الى اقتصاديات الدول المستظيفة لهذه الاموال والى اندماج اقتصادياتها بالسوق الراسمالية العالمية .

٠٤ لعل الامر الاكثر خطورة في مجال اوجه الانفاق المرتبط بنشوء ظاهرة الفوائض تالمالية والاستثمارات العربية الخارجية هو الانفاق على شراء السلاح والانفاق العسكري لهذه الدول لقد بلغت نفقات التسليح في السعودية وحدها مثلا ٩ مليار دولار لعام ١٩٧٦ ارتفعت الى ٢ر١٤ مليار دولار عام ١٩٧٩ والى ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٢وقدرت مبالغ المساعدات لدول المواجهة حسب مؤتمر قمة بغداد لعام ١٩٧٨ ٥ر١٣ مليار دولار ساهم بها كل من السعودية وليبيا والعراق والكويت والامارات والجزائر .

وتشير مصادر اخرى الى ارتفاع نسبة مايخصص من اموال للاغراض العسكرية وبنسبة تفوق نسبة ما يخصص للاغراض التعليمية والصحية وكما يكشف عنها للجدول الاتي رقم (٢) وتشير مصادر اخرى [١] الى ان مجموع مدخرات

---

[١]) تاميم محمد سلوم: اثر الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية العربية ، اقطار عربية مختارة بارساله ماجستير في الاقتصاد ــ كلية الادارة والاقتصاد ــ جامعة بغداد ــ عام ٢٠٠٠ ص ٨٩ ــ ٩٠

السعودية من عوائد الصادرات النفطية بلغت ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ وانـــها انفقت خلال ازمة الخليج الثانية ما بين ٦٠ ــ ٨٠ مليار دولار حتى عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٢)

نسب الانفاق على التسليح والتعليم والصحة في الوطن العربي

من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	% الانفاق العسكري ٩٨٨ ٩٩٦		% للانفاق على التعليم ٩٨٥ ٩٩٦		% للانفاق على الصحة ٩٦٠ ٩٩٥	
الكويت	٨ر٢	١١ر٩	٤ر٩	٥ر٧	...	٣ر٥
السعودية	١٧ر٦	١٣ر٢	٦ر٧	...	٠ر٦	...
البحرين	٥ر٥	٥ر٤	٤ر١	...	...	٣ر٧
الاردن	١١ر٤	٨ر٨	٥ر٥	٧ر٣	٠ر٦	٣ر٧
مصر	٤ر٥	...	٦ر٣	...	٠ر٦	١ر٧
المغرب	٤ر١	٢ر٩	٦ر٣	٥ر٣	١ر٠	...
موريتانيا	٤ر٥	...	...	...	٠ر٥	١ر٨

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنميـــة البشـــرية لعـــام ١٩٩٩، ص١٨٨ ــ ١٩٠وهكذا فان ما يخصص لاغراض التســـليح يفـــوق مقـــدار مـــا يخصص لكل من الانفاق على التعليم والصحة وبخاصة في الاقطار النفطية مثـــل السعودية والكويت .

سابعا: توقعات المستقبل واستنتاجات :

٠١ ان التطورات الاخيرة في الخارطة السياسية الدولية والمتمثلة بانهيار المعسكر الاشتراكي وتحول دولة الى نظام السوق الحرة ومحاولة انظمامها الى التكتـــلات الاقتصادية والاحلاف العسكرية والسياسية الغربية ومحاولات الولايات المتحـــدة التفرد بالعالم كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وحيدة... سوف يزيد من حراجـــة وتعقيد الاوضاع الاقتصادية والسياسية العربية .

٠٢ كما ان انتقال السوق الاوربية المشتركة الى مراحل اكثر تطـــورا وتوســـعها عموديا لتقرب من الاندماج الكامل والوحدة النقدية وافقيا بانظمام دول اخرى اليها ومن بينها دول اوربا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق سوف يعكس اثارا اقتصادية على الوطن العربي تزيد من اوضاعه الحالية سوءا وتعقيدا .

٠٣ ومن ناحية اخرى فان ما افرزه العدوان الثلاثيني على العراق سيعكس كذلـــك اثارا عميقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والامنية لن تقتصر على منطقـــة الخليج بل تشمل جميع الاقطار العربية بدون استثناء وان كان مردوداتها متفاوتة .

٠٤ وفي ظل النظام الدولي الجديد من المحتمل ان تفقد امريكا بعض مواقعها الاقتصادية لصالح المجموعة الاقتصادية الاوربية واليابان وبخاصة في مجال الاستثمارات بالنظر الى ما سوف تحققه المجموعة من انتعاش اقتصادي بفضل توسعها العمودي والافقي وما سوف يشكله ذلك من جاذبية اكبر لرؤوس الاموال ومن بينها الاموال العربية .

٠٥ ان هذه التطورات سوف تعني بالنسبة للمستثمرين العرب اتساع وتنوع فرص الاستثمار خارج الوطن العربي على حساب الاستثمار داخل الوطن العربي والذي سيشهد تفاقما في مظاهر عدم الاستقرار والتناقض وبذلك سوف تتعزز ظاهرة نزوح الاموال العربية نحو الدول الراسمالية الصناعية وبالمقابل سوف تتقلص مصادر انسيابية الاموال العربية الى الداخل الامر الذي سيشجع على استمرار ونمو ظاهرة الفوائض المالية العربية ويعزز من التكامل المالي العربي ــ الخارجي على حساب التكامل العربي ــ العربي .

٠٦ ان توسع السوق الاوربية المشتركة سوف يعني بالنسبة للوطن العربي تقلصا في مجال تقديم المعونات المساعدات للدول العربية بالنظر الى ان مثل هذه المساعدات سوف توجه الى الدول الجديدة المنظمة الى السوق حديثا او التي تنظم اليها في المستقبل فضلا عن ان مثل هذه المساعدات سوف توجه الى دول اوربا الشرقية على سبيل الاولوية وبالمقابل فسوف تعني الاسواق الجديدة هذه مجالا واسعا لاجتذاب الاموال العربية وتوظيفها بشكل ودائع مصرفية واستثمارات عقارية .

٠٧ ان ما احدثه العدوان الثلاثيني من تعميق لمظاهر التجزئة والتناقض سيعزز من المبررات الذاتية لاقامة التكتلات الاقليمية على حساب المبررات الموضوعية مما سيعني تبريرا لواقع التجزئة وفق صيغ جديدة .

٠٨ ومع ذلك فان تواصل جهود التنمية العربية القطري والمشتركة ووفق مختلف الصيغ المتبعة من ناحية وبعض مظاهر التقارب بين العديد من الانظمة العربية وخاصة بين بعض دول العجزوبين دول الفائض المالي من جهة ثانية واعتماد سياسات الانفتاح والخصخصة واعادة هيكلة اقتصاديات دول عربية متزايدة من جهة ثالثة سوف توسع في فرض الاستثمارات العربية وهو ما سوف يزيد من الطاقة الاستيعابية ولكن بحود ضعيفة فقد كشفت احدى الدراسات [١] عن امكانية زيادة الطاقة الاستيعابية وكما يتضح من الجدول الاتي :

---

[١] صباح نعمة علي : المصدر السابق

جدول رقم (٤)

توقعات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٩

السنة	الاستثمار	معدل النمو السنوي %	الطاقة	معدل النمو السنوي %	%
١٩٩٨	١٢٨	–	١٣٢ر٤	–	١٠٣ر٤%
٢٠٠٠	١٣٥ر٣	٢ر٨	١٤٢ر٥	٣ر٨	١٠٥ر٣%
٢٠٠٥	١٥١ر٥	٢ر٤	١٦٥ر٣	٣ر٢	١٠٩ر١%
٢٠٠٩	١٦٤ر١	٢ر١	١٨٣ر١	٢ر٧	١١١ر٥%

المصدر : صباح نعمه علي: اثر العوائد النفطية على واقع الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد

ملاحظة : استخرجت معدلات النمو من قبل الباحث تشير هذه التوقعات الى احتمال حدوث عجز في الاموال اللازمة للاستثمار للاستجابة الى الطاقة الاستيعابية التي تنو بمعدلات تفوق معدلات نمو الاستثمارات الفعلية بحسب هذه التقديرات فالفجوة بينهما تتطور على النحو الاتي : (مليار دولار)

٤ر٤ عام ١٩٩٨ بنسبة ٤ر٣% من حجم الاستثمار

٢ر٧ عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣ر٥% من حجم الاستثمار

٨ر١٣ عام ٢٠٠٥ بنسبة ١ر٩% من حجم الاستثمار

٠ر١٩ عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥ر١١% من حجم الاستثمار

الاستنتاجات والتوصيات

يمكن من خلال التجربة السابقة التوصل الى الاستنتاجات الاساسية الاتية :

أ ــ تعرضت الاستثمارات العربية في الخارج الى مخاطر حقيقية سواء في المجال الاقتصادي ام في المجال السياسي فبالاضافة الى تاكل القيم الحقيقة للاموال العربية الموظفة الخارج فان مخاطر سياسية لا تقل اهمية تنجم عن عملية الاستثمار هذه ولا تقتصر هذهالمخاطر على احتمالات المصادرة والتجميد للاصول المالية العربية ، بل تتعدى ذلك الى ما هو اشد خطورة فالاموال العربية الموظفة بشكل ايداعات مصرفية بنسبة عالية تختلط مع اموال اخرى متعددة الجنسية وتقدم بشكل قروض الى اوساط ودول معادية لمصالح الامة العربية حينئذ يكون سلاحنا قد رد الى نحورنا .

ب ــ ان فرص الاستثمار في الوطن العربي واسعة واخذة بالاتساع وبخاصة في ظل التطورات الاخيرة في مجال التشريعات والقوانين الضامنة للاموال الموظفة داخل الوطن العربي والقادرة على توفير مناخ استثماري اكثر استقرارا واكثر قدرة على توفير الثقة المتبادلة وذلك برغم محدودية هذه التطورات ونسبيتها .

ج ــ ومع ذلك ما تزال توجد عقبات لا يستهان بها تحول دون جـــذب الامـــوال العربية والفائضة نحو الاستثمار في الوطن العربي ومن بين هذه العقبات نذكـــر الاتي على سبـــيل المثال [١]

٠١ استمرار التوترات السياسية سواء بين الانظمة العربية بعضها تجاه البعـــض الاخر او بينها افرادا او مجموعات وبين الخارج .

٠٢ الاثار السلبية التي تعكسها المتغيرات الدولية في ظـــل العمولـــة والتحريـــر والانفتاح والتصحيح واعادة الهيكلة وبرعاية المؤسسات المالية والتجارية الدوليـــة الراسمالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

٠٣ اخفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك في تحقيق اهدافـــه وفـــق اي مـــن صيغه .

٠٤ القيـــود التي ما زالت مفروضة على حركة عناصر الانتاج بيـــن الاقطـــار العربية .

٠٥ الطابع القطري لجهود التنمية والاستقلال القطري للموارد .

٠٦ صعوبات في مجال التسهيلات المصرفية .

٠٧ ضيق الاسواق القطرية اما بسبب محدودية الدخل او محدوديـــة الســـكان او بكليهما معا .

٠٨ صغر حجم المشروعات الصناعية وتخلف اساليبها الانتاجية وتدني مرحلتـــها التكنواوجية .

٠٩ تخلف مكاتب وبيوت الخبرة المعنية بتقديم الخدمات الصناعية كالاســـتثمارات والدراسات والبحوث والتجارب واعمال الصيانة .

٠١٠ تخلف البنى التحتية والهياكل الارتكازية .

٠١١ تخلف التكنولوجيا بجانبيها المادي والبشري .

٠١٢ عدم تطور القوانين المنظمة للاستثمار .

وبالنظر الى هذه المعوقات واخرى غيرها يصبح من الضروري اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجاوز الصعوبات والاختناقات بهدف جذب الاموال العربية والاجنبية نحو الاستثمار في الوطن العربي او على الاقل الحد من "هروب " الاموال العربية الى الخارج لتتوطن هناك.

ولعل من ابرز هذه الاجراءات نشير الى الاتي منها [٢] :

---

[١]) لمزيد من التفاصيل راجع: احمد عبد الرحمن الجبوري: مســـتقبل العلاقـــات الاقتصاديـــة العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية رسالة ماجستير، جامعة بغداد / ٢٠٠١ .

[٢]) لمزيد من التفاصيل راجع بشكل خاص: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: الاســـتثمارات العربية البينية تطورها وعوامل نجاحها، بحث مقدم الـــى المؤتمـــر الحـــادي عشـــر لاتحـــاد الاقتصاديين العرب الدار البيضاء ١٩٨٩.

٠١ دعم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بزيادة راسمالها واعادة النظر في الاتفاقية الموحدة لاستثمار الاموال العربية في الاقطار العربية التي تم عقدها في عام ١٩٨٠ اثناء انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان .
٠٢ انشاء نظام عربي موحد لتشجيع وحماية الاستثمارات العربية وخلق مناخ استثماري عربي قادر على تعزيز الثقة المتبادلة وحماية الاستثمارات من احتمالات المصادرة او التجميد او فرض قيود على حركة رؤوس الاموال .
٠٣ تطوير اسواق المال العربية والعمل على انشاء سوق مالية عربية مشتركة.
٠٤ تطوير الجهاز المصرفي العربي وتوسيع طاقاته التمويلية وتطوير المصارف العربية في الخارج والتي تعاني من صغر حجومها ومعاملات التمييز التي تتعرض لها .
٠٥ اعادة النظر في صيغ واساليب اليات العمل الاقتصادي العربي المشترك .

المستخلص

يعالج البحث موضوعا اقتصاديا عربيا ذا اهمية متزايدة تبعا لتزايد الفوائض المالية العربية وتراكمها والمفارقة هنا تكمن في الاثر : فمن جهة تتراكم هذه الاموال في الوقت الذي تتزايد حاجة الاقتصادات العربية اليها
وفي الوقت الذي تبحث فيه الدول العربية الفقيرة عن موارد مالية من مصادر خارجية فان الاموال العربية الفائضة تبحث عن فرص للاستثمار خارج الوطن العربي وهكذا فالوطن العربي يتكامل مع الخارج في المجال المالي بدلا من تكامله الداخلي فما هي اسباب ذلك وما هي نتائجه ؟ وما هي الحلول المناسبة لمعالجة هذا الوضع الخطير ؟ يحاول هذا البحث الاجابة على هذه التساؤلات .

المصادر

٠١ ايفانوف والاوبك ومشكلة التنمية مجلة النفط والتنمية شباط ١٩٨١ .
٠٢ برنامج الامم المتحدة الانمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ .
٠٣ بدر غيلان : الموارد النفطية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مجلة النفط والتنمية، حزيران، ١٩٨٠ .
٠٤ تاميم محمد سلوم: اثر الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية العربية اقطار عربية مختارة، رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ٢٠٠٠.
٠٥ د. فائق عبد الرسول: حجم الموارد المالية للدول العربية المنتجة للنفط، المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد ١٩٧٥ .
٠٦ د. علي عبد سعيد الراوي: العوائد المالية النفطية العربية وامكانات الاستثمار في الوطن العربي رسالة ماجستير في الاقتصاد جامعة بغداد ١٩٧٨ .

٠٧ عمر عبدالله كامل: التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة في الوقت الحاضر مجلة شؤون عربية العدد ٩٣ ، ١٩٨٨ .
٠٨ صندوق النقد الدولي (واخرون): التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦ .
٠٩ صندوق النقد الدولي (واخرون): التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧ .
١٠ صندوق النقد العربي(واخرون): التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠.
١١ مجلة المنار ــ السنة الاولى ــ العدد ٢، ١٩٨٥ .
١٢ مجلة النفط والتنمية، السنة التاسعة، العدد ٦ تشرين ٢ ك ١ عام ١٩٨٤.
١٣ منظمة العمل العربية: مؤتمر العمل العربي، ستراتيجية التشغيل والتكامل في مجال القوى العاملة في الوطن العربي ، الدورة١٨، القاهرة ١٩٩٠ .
١٤ د. منصور الراوي: التكامل الاقتصادي: دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، منشورات دار الحكمة للطباعة والنشر جامعة بغداد .
١٥ د. نجيب نجم الدين: السياسة النفطية للاوبك والازمة الراهنة بحث مقدم الى المؤتمر الرابع ــ قسم الاقتصاد/ جامعة بغداد ١٩٨٧ .
١٦ طه عبد العليم واخرون: اليات التكامل الاقتصادي العربي: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة معهد البحوث والدراسات العربية دار الهلال القاهرة ١٩٩٣ ص ١٦٤ .
١٧ صباح نعمه علي: اثر العوائد النفطية على الاستثمار والثقافة والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي: رسالة ماجستير في الاقتصاد ــ كلية الادارة والاقتصاد ــ جامعة بغداد عام ٢٠٠٠
١٨ احمد عبد الرحمن لطيف الجبوري: مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة رسالة ماجستير في الاقتصاد ، مكتبة الادارة والاقتصاد جامعة بغداد عام ٢٠٠١ .
١٩ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : الاستثمارات العربية الالبينية، تطورها وعوامل نجاحها، بحث مقدم الى المؤتمر الحادي عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الدار البيضاء ١٩٨٩ .

جدول رقم (١) نسبة المساعدات الانمائية العربية الى الناتج القومي الاجمالي للمانحين الرئيسيين(١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٨)

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ول مجلس التعاون الخليجي	٥ر٢	٠ر٤	٦ر١	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٤
الامارات	٠ر٥	٧ر٢	٧ر١	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٣	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر٣
لسعودية	٩ر٢	٢ر٤	٥ر١	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٤
الكويت	٠ر٣	٠ر٥	٤ر٢	٠ر٨	١ر٤	٠ر٢	١ر٣	١ر٢	٠ر٧	٠ر٩

المصدر: حسابات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ ص ٣٢٥ .

جدول رقم (٢) المساعدات العربية الانمائية الميسرة
(١٩٧٠، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٨)

(مليون دولار)

	صافي السحب												
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨%
وع الدول بية	٣٨٥	٥٫٤١٦	٥٫٥٣٨	٣٫٨٠٩	٦٫٧٩٧	٢٫٨٩٥	١٫٣٩٠	١٫٥٠٧	٨٥٥	١٫٢٣٩	١٫١٥٦	٧٨٣	٩٢٩	١٠٠
مجلس اون جي	٣٢٠	٤٫٨٤٥	٨٫٢١٧	٣٫٧٢٩	٣٫٦٧٥	٢٫٨٨٠	١٫٣٥٦	١٫٤٧٣	٨٢١	١٫٢٣٩	١٫١٥٦	٧٨٣	٩٢٩	١٠٠
رات	٠	٩٢٩	١٫١١٨	١٢٢	٨٨٨	٥٥٨	١٧٢	٢٣٩	١٠٠	٦٥	٣١	٥٩	١٥٩	١٧
ودية	١٧٢	٢٫٦٩٩	٥٫٦٨٢	٢٫٦٣٠	٤٫٤٣٠	١٫٨٧٠	٩٦٠	٨١١	٦٢٧	٦٨٢	٦٩١	٤٦٠	٤٦٢	٥٠
ت	—	—	—	١٩٨	٦٤	٦١	١٩	٢٧	١٨	٣	١١	١٩	٢٦	٣
	٠	٣٠٧	٢٧٧	٨	٢	١	٢	١	٢	—	—	—	—	—
ت	١٨٤	٩١٠	١٫١٤٠	٧٧١	١٫٢٩٥	٣٩٠	٢٠٣	٣٩٥	٧٤	٤٨٩	٤٢٣	٢٤٥	٢٨٢	٣٠
العربية	٦٥	٥٧١	١٫٣٢١	٨٠	١٢٢	١٥	٣٤	٣٤	٣٤	—	—	—	—	—
ى	١	٣١	٨١	٥٤	٧	٣	١٦	٧	١٢	—	—	—	—	—
ق	٠	٢٦٥	٨٦٤	٣٢	٧٨	٣	١	—	—	—	—	—	—	—
	٦٤	٢٧٥	٣٧٦	٥٨	٣٧	١٥	١٧	٢٧	٢٢	—	—	—	—	—

المصدر : صندوق النقد العربي واخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ ص ٣٢٤ .